S/2021/266

الأمـم المتحدة



Distr.: General
19 March 2021
Arabic
Original: English

رســـالة مؤرخة 18 آذار/مارس 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشــرفني أن أرفق طيه نســخة من الإحاطات التي قدمها كل من السـيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشـؤون الإنسـانية ومنسـق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة نيرفانا شوقي، المديرة الإقليمية لمنظمة كير للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضـلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروســي، وإســتونيا، وأيرلندا، وســانت فنســنت وجزر غرينادين، والصـــين، وفرنســا، وفييت نام، وكينيا، والمكســيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية، والنرويج، والنيجر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن ”الحالة في الشـــرق الأوســـط (اليمن)“ التي عقدت يوم الثلاثاء، 16 آذار/مارس 2021. كما أدلى ممثل اليمن ببيان.

وفقا للإجراء المبين في رســالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372) الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) لندا توماس - **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن

220421 230321 21-03775 (A)





المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، مارتن غريفيث

يؤسفني أن أعود إلى مجلس الأمن مرة أخرى للإبلاغ عن تدهور النزاع في اليمن. والتدهور هذه المرة كبير. فهجوم جماعة أنصار الله على محافظة مأرب يتواصل معرضا المدنيين، بمن فيهم ما يقدر بمليون مشرد داخلي، للخطر. وقد تكبدت القوات المقاتلة من كلا الجانبين خسائر فادحة. وأرى تقارير مروعة عن أطفال ينجذبون بشكل متزايد إلى المجهود الحربي ويحرمون من مستقبلهم.

كما زادت الهجمات عبر الحدود زيادة كبيرة في الأسابيع الأخيرة. ويساورني القلق من تكثيف الهجمات الصاروخية والهجمات بالطائرات بدون طيار، بما في ذلك تلك التي استهدفت البنية التحتية المدنية والتجارية في المملكة العربية السعودية. وفي وقت لاحق، وقعت غارات جوية داخل حدود مدينة صنعاء، معرضة المدنيين هناك للخطر أيضا. كما نشهد فتح جبهات أخرى في اليمن، بما في ذلك التصعيد العسكري في الحجة وتعز.

وفي الحديدة، استمر العنف بشكل مثير للقلق متسببا في وفيات وإصابات بين المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال. إنني أشارك الفريق غوها، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، في إدانة الهجمات التي تعرض المدنيين للخطر. وتواصل البعثة جهودها لإعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة الفرعية وتحقيق حضور أكثر توازنا للبعثة في جميع أنحاء إقليم الحديدة. وأشجع الأطراف على العمل بشكل بناء مع البعثة لإحراز التقدم في تلك المجالات.

وحتى مع اشتداد النزاع، لا يزال النقص الحاد في الوقود للمدنيين مستمرا في صنعاء والمحافظات المحيطة بها. فلم يسمح بدخول واردات الوقود إلى الحديدة منذ كانون الثاني/يناير. وقد أسهم ذلك في زيادة تكلفة السلع الأساسية، كما عرض المستشفيات والخدمات للخطر. إن هذا ببساطة أمر غير مقبول لأسباب إنسانية، وقد دأبت الأمم المتحدة على لفت انتباه المجلس إلى هذه المسائل. فمن الأهمية بمكان إزالة العقبات التي تعترض الاستيراد والتوزيع المحلي للوقود لأغراض الاستخدام المدني. وأدعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات المدنية قبل أي شيء آخر وعدم استخدام الاقتصاد سلاحا.

وبالنتيجة أدعو حكومة اليمن إلى السماح سريعا بدخول سفن الوقود إلى الحديدة. وينبغي ألا يكون هناك المزيد من التأخير. وينبغي استخدام الإيرادات المتأتية من رسوم وضرائب سفن النفط حصرا لدفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية استنادا إلى قاعدة بيانات كشوف المرتبات لعام 2014. وآمل أن تشارك الأطراف مشاركة بناءة في جهود الأمم المتحدة لإيجاد حل مستدام لهذه المسألة الإنسانية الحرجة.

ولا تزال الحالة في عدن والمحافظات المحيطة بها صعبة. والأمر المشجع أن مجلس الوزراء الجديد يواصل تنفيذ مهامه من داخل اليمن. فهذا تطور يبشر بالخير لمؤسسات الدولة والآفاق العامة للسلام في اليمن. غير أن من الواضح أن تحسين الخدمات الأساسية، بما في ذلك الحصول على الكهرباء وكفالة دفع مرتبات موظفي الحكومة من دون مزيد من التأخير وكفالة الأمن وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، سيتطلب المزيد من الموارد. وهذه الموارد في الوقت الراهن شحيحة.

وليس اليمنيون وحدهم من يعانون في اليمن. فقد تم تذكير العالم بمحنة مجتمع المهاجرين الأسبوع الماضي عندما اندلع حريق مروع في مركز احتجاز في صنعاء يأوي مهاجرين أغلبهم من الإثيوبيين. ولقي

العشرات مصرعهم في الحريق وأصيب أكثر من 170 آخرين إصابات خطيرة. يجب إجراء تحقيق مستقل في سبب الحريق. ويجب توفير الحماية لجميع الناس في اليمن، بغض النظر عن جنسيتهم، والسهر على سلامتهم.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى السبيل المقترح للمضي قدما. فقد وردت تقارير كثيرة والعديد من التعليقات العامة في الآونة الأخيرة عن الجهود المبذولة لإنهاء القتال والحاجة إلى إطلاق العملية السياسية. وأود هنا أن أوضح للمجلس تقديري الخاص للحالة.

كثيرا ما يتم تذكيرنا، وعلى نحو صائب، بأن اليمن هو أكبر كارثة إنسانية في العالم وأن المجاعة حلت الآن لتضيف إلى مأساة اليمن. وفي هذا الصدد يذكرنا مارك لوكوك في كثير من الأحيان بالصلة بين حدوث المجاعة والأماكن التي تكون فيها الحرب أكثر سخونة. لذلك تعين على الأطراف منذ فترة طويلة، والآن أكثر من أي وقت مضى، الموافقة على وقف القتال وإسكات البنادق. إن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، إلى جانب فتح مطار صنعاء وكفالة تدفق الوقود والسلع الأخرى من دون عوائق إلى اليمن عبر موانئ الحديدة، هي ضرورات إنسانية ملحة. فمن شأن هذه التدابير أن تخفف من تأثير النزاع على المدنيين وأن تسهل حق اليمنيين في حرية التنقل. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا للسماح لليمن بالتنفس.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات الإنسانية، تتمثل مهمتي الخاصة في مساعدة الأطراف على إنهاء النزاع، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تسوية خلافاتها عن طريق التفاوض. وهذه هي المسألة التي سأركز عليها، ولهذا السبب أضيف استئناف عملية سياسية شاملة إلى الأولويات الإنسانية الثلاث المذكورة أعلاه. ومن هنا فإن جدول أعمال الأمم المتحدة العاجل للمفاوضات يشتمل على أربع مسائل، ثلاث منها إنسانية وواحدة هي إطلاق العملية السياسية التي تأخرت كثيرا.

بيد أنه يجب علي أن أوضح أنه لا يمكن أن تكون هناك شروط مسبقة لاستئناف العملية السياسية. فاستئناف العملية والانخراط فيها بجدية التزام يقع على عاتق الأطراف المتحاربة. فيجب أن تنخرط باستمرار وبجدية في جميع المراحل مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك. إنها مدينة للشعب اليمني بإعطاء أمل في أن تكون هناك نهاية في الأفق لهذا النزاع. وأشعر بالجزع لأن مجرد الاجتماع على طاولة لمناقشة معالم إنهاء الحرب يجري تأطيره على إنه تنازل وليس التزاما.

وقد ظللنا نتابع جدول الأعمال هذا بنشاط متجدد في الأسابيع الماضية. فمن حسن حظنا أن نعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الرئيسية بشأن هذه المسائل، وتعطينا مشاركتها جميعا المزيد من الطاقة والمزيد من الأمل. وأود أن أشكركم بشكل خاص، السيدة الرئيسة، وحكومتكم على دعمكم في الأسابيع الأخيرة وعلى الجهود الدؤوبة التي بذلها مبعوثكم الخاص، تيم لندركنغ.

أتمنى لو كان بإمكاني أن أحمل بشرى اليوم. لكننا لم نصل إلى تلك الحالة بعد. إننا نعرف ما يريد المجلس. ونعرف ما يريد المجتمع الدولي. ونعرف ما يريد الشعب اليمني. وضع حد لكل هذا البؤس ولإزهاق الأرواح من أجل مكاسب عسكرية وهمية ووضع حد لمأساة الأسر اليمنية المتلهفة إلى تحقيق تلك الغاية وإلى سبيل للخروج من هذا البؤس. لهم ولنا جميعا، نقول إننا ننتظر تلك البشرى بفارغ الصبر.

المرفق الثاني

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك

ظللنا وزملائي في قيادة المنظومة الإنسانية نحذركم منذ فترة طويلة من أن اليمن يسير بخطى سريعة نحو مجاعة هائلة وأن السبب الرئيسي في أن الأمور ساءت إلى هذا الحد على الجانب الإنساني هو شح الموارد.

وكما تعلمون، عقد الأمين العام في 1 آذار/مارس حدثا لإعلان التبرعات لليمن، شاركت في استضافته السويد وسويسرا. وتعهد عدد من المانحين، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا وكندا واليابان، بتقديم تبرعات أكثر من أي وقت مضى خلال ذلك الحدث. وأفرجتُ عن 40 مليون دولار أخرى من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وخصص الصندوق الإنساني لليمن لتوه 73 مليون دولار.

وجمع حدث 1 آذار/مارس إجمالا 1,7 بليون دولار. لكن هذا أقل من نصف ما نحتاج إليه لخطة الاستجابة لهذا العام. وأقل بنحو بليون دولار عما تلقيناه في عام 2019. وهذا يعني أننا لن نعكس مسار عملية المجاعة المطولة التي يعاني منها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء اليمن، منتهية بوفاتهم، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال، وهي تجربة وصفتها لكم من قبل. لذا، فإن ما حدث في 1 آذار/مارس كان مجرد عربون وستكون هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

وبطبيعة الحال، فإن المال ليس العامل الوحيد. وأريد أن أردد كل ما قاله مارتن غريفيث عن هجوم أنصار الله في مأرب. ويساورنا قلق بالغ إزاء المليون شخص الذين فروا أصلا من أماكن أخرى إلى مأرب. وهناك نزوح إضافي بالفعل نتيجة للهجوم المستمر. ويجري النزوح، في الوقت الراهن، بوتيرة منخفضة نسبيا – حوالي 000 15 شخص – نتيجة للمعركة الحالية. ولكن ما يقلقنا هو أنه إذا ما استمر التصعيد، فإن أعداد الناس ستتضاعف بسرعة. وكما قال مارتن أيضا، أدت الأعمال العدائية في مأرب كذلك إلى تصعيد الموقف في أماكن أخرى، لا سيما في تعز والحديدة والحجة.

وكذلك أريد أن أردد كل ما قاله مارتن عن محنة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين. وأتفق تماما مع كل ما قاله لكم عن الحريق المدمر الذي اندلع في مركز مكتظ لاحتجاز المهاجرين في صنعاء في 7 آذار/مارس.

لكننا أيضا شهدنا، في 4 مارس/آذار، غرق ما لا يقل عن 20 شخصا عندما أجبر المتاجرون بالبشر عشرات الركاب على القفز من قارب مزدحم متجه إلى اليمن. وكان ذلك ثالث حادث غرق من نوعه خلال ستة أشهر.

وكما قال مارتن، يحق لكل شخص في اليمن، أيا كان موطنه الأصلي، الحصول على الحماية والدعم. ونحث جميع السلطات في أنحاء البلد كافة على الحد من العقبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية في مساعدة هؤلاء الناس.

وأود أن أقول بضع كلمات فيما يلي بشأن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ما فتئت الحكومة اليمنية تعمل معنا مؤخرا لمعالجة العديد من الشواغل المستمرة – التي تحدثت عنها جميعا من قبل – بشأن

أمور مثل الموافقات على المشـــاريع وغيرها من القيود الإدارية. كما إنهم يعملون معنا بطريقة حاســـمة في التحضير لحملة التطعيم المزمعة ضد مرض فيروس كورونا.

وما زلنا نواجه العديد من العقبات في الشمال. وقد شهدنا في العام الماضـي، كما أخبرناكم سابقا، تحســـينات هامة في مســـائل رئيســـية مثل التقييمات والتحديد البيومتري للأهداف. وينبغي لهذه العملية أن تستمر.

أريد أن أقول بضع كلمات عن الحالة الاقتصادية، مرة أخرى بناء على ما قاله مارتن، لأن الانهيار الاقتصـادي عامل رئيسـي للانتشـار والتوسـع المسـتمرين في نطاق المجاعة الضـخمة المحتملة. كما إن الانهيار الاقتصـادي يغذي عدم الاسـتقرار - بالمناسـبة - كما يتضـح من الاحتجاجات الأخيرة التي أشـار إليها مارتن.

وهناك أمران مباشـران يجب القيام بهما للتخفيف من ضـائقة اليمن الاقتصـادية الشـديدة. الأول هو تعزيز العملة - الريال اليمني، الذي تراجع مرة أخرى إلى مستويات متدنية تثير القلق في الأشهر الأخيرة، ما يعني أن المزيد والمزيد من الناس لم يعودوا قادرين على تحمل تكاليف الغذاء أو المواد الأسـاسـية الأخرى. ونعلم أن توفير النقد الأجنبي أدى في السـابق إلى اسـتقرار العملة ونعلم أنه يمكن أن يفعل ذلك مرة أخرى. وقد ناقشـت هذا الأمر بالتفصـيل مع رئيس الوزراء وغيره من أعضـاء الحكومة، ونعلم أنهم يريدون المسـاعدة في هذا المجال. وأحث شركاء اليمن بشدة على التعامل مع هذا الطلب بما يستحقه من جدية واهتمام.

أما المســألة الأخرى التي تحتاج إلى معالجة فتتعلق بالحصــار المفروض على الواردات التجارية، وهو ما أشــار إليه مارتن، لا ســيما قرار الحكومة اليمنية وغيرها عدم الســماح بدخول الوقود إلى الحديدة. فالوقود، كما يعلم الجميع ويفهم، ضـــروري إذا كان المرء يرغب في نقل المواد الغذائية أو ضـــخ المياه أو الإبقاء على المستشفيات مفتوحة.

وقد تضاعفت أسعار الوقود أو بلغت ثلاثة أضعاف في بعض المناطق نتيجة للنقص الكبير الآن. وهذا، بطبيعة الحال، يرفع أيضـا أسعار الغذاء والرعاية الصـحية وكل الأشياء الأخرى. وشـهدنا، في الواقع، المزيد من التقارير عن إغلاق مرافق صحية في الأسابيع القليلة الماضية بسبب نفاد الوقود. ومنعت الحكومة الآن جميع واردات الوقود التجاري إلى الحديدة، التي يأتي من خلالها أكثر من نصـــف واردات اليمن من الوقود. وقد مُنعت جميع هذه الواردات منذ كانون الثاني/يناير.

وهناك حاليا 13 ســـفينة وقود تنتظر خارج الحديدة، تحمل ما يكفي من الإمدادات لمدة شـــهرين تقريبا. وتنتظر تلك السـفن أكثر من 80 يوما في المتوسـط للحصـول على موافقة من الحكومة. وبالمناسـبة، قامت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بتفتيش جميع هذه السفن وإجازتها.

إنكم جميعا على دراية بأصــول هذه المشـكلة - النزاع بين الحكومة وأنصــار الله على الإيرادات. ولكن عواقب ذلك، كما هو الحال دائما في اليمن، لا يتحملها من يتخذون القرارات. فالعواقب يتحملها اليمنيون العاديون. وهذا يسهم مرة أخرى في العملية المطولة للمجاعة التي طال أمدها التي وصفتها سابقا.

أود، أخيرا، أن أؤكد ما قاله مارتن عن الحاجة إلى إحراز تقدم نحو الســـلام. وأكرر مرة أخرى أن التزام الولايات المتحدة المتجدد بإيجاد حل دبلوماسـي وتركيز الولايات المتحدة على المأسـاة الإنسـانية لليمن يوفران، في رأينا، أفضـــل فرصـــة نشـــهدها منذ ســـنوات لحل النزاع وإقناع الأطراف بالجلوس إلى طاولة

المفاوضات وإيجاد سبيل للناس في البلد ليمضوا قدما. وتظل هذه المقولة صحيحة على الرغم من التصعيد الأخير.

ولكن يجب اغتنام تلك الفرصة. ولن يكون من الممكن اغتنامها إذا سقط اليمن في مجاعة ضخمة، ولذا علينا أن نوقف المجاعة.

ولكن على الأطراف الانخراط في عملية السلام كذلك. ولكي يحدث ذلك، يتعين على أنصار الله وقف الهجوم الخطير على مأرب. ويجب إنهاء حصار الوقود المفروض على الحديدة ويجب السماح بدخول السلع التجارية ويحتاج اليمن إلى وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد – ليس في مأرب وحدها بل في جميع أنحاء البلد – وأكرر أنه يحتاج العودة إلى العملية السياسية.

المرفق الثالث

إحاطة من المديرة الإقليمية لمنطقة الشـــرق الأوســـط وشـــمال أفريقيا في منظمة كير، نيرفانا شوقي

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن منظمتي، منظمة كير، و دوائر العمل الإنساني في اليمن.

بعد الحرب العالمية الثانية، أنشئت منظمة كير لمساعدة الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في الجوع والفقر. واليوم نساعد الناس في اليمن الذين يعانون نفس المعاناة – 16 مليون شخص يعانون الجوع، وأربعة من كل خمسة يمنيين يعيشون تحت خط الفقر.

وتوجد منظمة كير في اليمن منذ ما يقرب من 30 عاما، منذ عام 1992، وفي العام الماضـــي تمكنا من تقديم المســاعدات الإنســانية والإنمائية إلى ما يقرب من 3 ملايين شــخص في 14 محافظة في جميع أنحاء البلد.

لدينا أكثر من 400 موظف، الغالبية العظمى منهم يمنيون يعيشون ويعملون بالقرب من الأشخاص الذين يقدمون لهم الدعم. ويشرفني بالنيابة عنهم أن أتكلم معكم اليوم وأن أشاطرهم منظوراتهم من الميدان.

فما هو الجو العام في اليمن؟ يقول لي زملائي: "سمعنا مرارا وتكرارا في السنوات الست الماضية عن فرص السلام في اليمن. ونسمع أن الحرب في اليمن يمكن أن تنتهي بتوافر الإرادة والجهد الكافيين من المجتمع الدولي". بيد أن هذا الشــعور بالتفاؤل لا يدوم على الرغم من لحظات مثل توقيع اتفاق ســتوكهولم واتفاق الرياض.

يقول لي زملائي اليمنيون إنهم يشــعرون بالأمل في كل مرة يســمعون فيها هذه الخطب والبيانات. وفي كل مرة، يعتقدون أن ذلك يعني أن النزاع يقترب أخيرا من نهايته. وبعد ذلك تســتأنف الهجمات والقتال، وتدخل الحرب عاما جديدا، وتفتح خطوط أمامية جديدة، و بسرعة يحل الواقع الوحشي محل أي أمل عابر. ومن الصعب أن نتصور ما يلحقه ذلك من أضرار بالرفاه النفسي للناس.

وإذ ندخل السنة السابعة من النزاع ، هناك الملايين من الأطفال والمراهقين اليمنيين الذين يكافحون لتذكر الحياة دون انعدام الأمن ونقص الغذاء، ويعاني الملايين من الآباء باستمرار من الصدمات النفسية.

بالإضــافة إلى العنف، فإن خفض التمويل للاســتجابة الإنســانية يؤثر بشــكل كبير على اليمنيين. وبالنســبة لزملائنا اليمنيين، الذين غالبا ما يدعمون أكثر من 20 شــخصــا في أســرهم الموسّــعة ، فإن هذه التخفيضـات تثير الانزعاج القلق والقلق الشديدين. إنهم يخشون من أن المزيد من التخفيضات سيعني أنهم لن يتمكنوا بعد الآن من توفير الضروريات لأسرهم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصــة لأطلعكم على آخر المســتجدات بشــأن الحالة في الميدان . على مدى الأســابيع القليلة الماضــية، ومع اشــتداد القتال على الخطوط الأمامية في مأرب، تحول التركيز بصـــورة مستصوبة إلى المخاطر التي تواجه النازحين داخليا في المخيمات والمستوطنات المنتشرة في جميع أنحاء المحافظة والبلد.

فقد شرد أربعة ملايين شخص من جميع أنحاء البلد منذ بداية النزاع في عام 2015، وأقل من ثلث الأسر النازحة تعليها النساء أو الفتيات. يقول لي زملائي العاملون في محافظات مثل مأرب وحجة، اللتين تشهدان أكبر عدد من النازحين داخليا، إن النساء والفتيات النازحات يعانين أكثر من غيرهن من انعدام الخصوصية دون ملاجئ كبيرة أو مراحيض مناسبة، فضلا عن التهديدات لسلامتهن ومحدودية فرص حصولهن على الخدمات الأساسية، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة.

وقد سمعوا عن امرأة، أرملة لديها ثلاث بنات – تتراوح أعمارهن بين 14 و 15 و 16 عاما – فرت من القتال في تعز. كن يعشن في مأوى بسيط جدا بدون أبواب أو نوافذ، مما يجعل الفتيات معرضات على نحو شديد لخطر المضايقة. بالنسبة لهذه المرأة، كانت الطريقة الوحيدة لحماية بناتها هي تزويجهن لرجال أكبر سنا منهن بكثير.

نعلم جميعا أن الحياة تزداد صعوبة لمن يتعرض للتشرد ولو لمرة واحدة – إذ يفقد منزله ومجتمعه وممتلكاته ومواشيه ووثائق هويته. فلتتخيلوا، إذن، حالة من يضطر للفرار عدة مرات – مرتين أو ثلاث أو حتى أربع مرات. إنه يفقد كل شيء. قد لا يتمكن من حمل سوى الضروريات مثل اثنين أو ثلاثة من أدوات المطبخ وبعض الفراش القذر والصور العائلية الثمينة.

وقد قال أحد الرجال، علي ناصر، لموظفينا الميدانيين إنه وعائلته فروا من الغارات الجوية في منطقة ميدغال بحثا عن ملجأ في مدينة مأرب في العام الماضي. وقالت لنا زوجة علي ناصر: ”هربنا من الموت عندما اندلع القتال فجأة في منطقتنا. وكنت بحاجة إلى المساعدة لأن ابني مريض عقليا ومصاب بالسكري. أقمنا في غرفة ضيقة فارغة لمدة شهر تقريبا. ثم جئنا هنا إلى مدينة مأرب وانتهى بنا المطاف نعيش على الرمال“.

وقد أصبحت آليات تكيف الأسر يائسة بشكل متزايد خلال العام الماضي، إذ تؤثر آثار خفض التمويل والحصار ونقص التحويلات المالية على أسعار المواد الغذائية وقدرتها على شراء الغذاء. وكما قال السيد لوكوك للمجلس، فإن الناس يموتون بالفعل بسبب سوء التغذية الحاد في أجزاء من اليمن. وتشير أحدث البيانات إلى أن 2,25 مليون طفل وأكثر من مليون من النساء الحوامل والأمهات الجديدات يعانين من سوء التغذية الحاد ويتعرضن لخطر المجاعة.

لنأخذ على سبيل المثال قصة سامر، المولود الجديد في الحديدة. فقد اضطرت والدته، التي لم تتمكن من إرضاعه لأنها كانت تعاني كذلك من سوء التغذية، لاستخدام حليب أطفال رديء النوعية، مما يعني أن سامر يعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم أيضا. لحسن الحظ، إنه يتلقى العلاج، مما يعني أنه سيعيش لرؤية عيد ميلاده القادم. ولكن هناك الآلاف من الأطفال اليمنيين الذين لا يشاركونه حظه.

وكما تبين لكم هذه القصص، نرى كيف أن النساء والأطفال يعانون أكثر من غيرهم – من ارتفاع مستويات سوء التغذية، وقلة فرص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية، وزيادة التعرض للعنف القائم على نوع الجنس. ولهذا السبب من الأهمية بمكان تزويد النساء والشباب بالمهارات اللازمة لتمكينهم من كسب الدخل والعيش حياة آمنة ومأمونة وكريمة. وهذا هو المجال الذي تحاول منظمة كير تقديم الدعم فيه.

والنقطة الأخرى التي أود أن ألفت انتباهكم إليها هي حالة الاقتصاد اليمني. قبل النزاع الحالي، كان اليمن يصدر النفط والغاز، مما حقق إيرادات كافية للبلد. ولكن منذ عام 2015 انخفضت هذه الصادرات إلى حد ضئيل. وشركات النفط والغاز الكبيرة لم تستأنف أنشطتها، حتى في المناطق التي لا يوجد فيها نزاع نشط

إن كان لها أن تستأنفه، فإن ذلك سيساعد على استقرار الاقتصاد. كما سيوفر الوقود لمحطات توليد الكهرباء ويمكن من دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية. كل هذا سيساعد على خفض أسعار المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية في اليمن. ومن المستحيل تصور أي نوع من المستقبل لليمن دون التأكيد على الحاجة إلى دعم الاقتصاد وتعزيزه.

فقد ترك النزاع المجتمعات المحلية تواجه مخاطر صحية متزايدة، غالبا ما تتفاقم بسبب نقص المال لشراء الأدوية أو الذهاب إلى العيادات، فضلا عن التهديد البسيط ولكنه مميت المتمثل في سوء خدمات المياه والصرف الصحي. قالت لي إحدى موظفاتنا في حجة، على سبيل المثال، إن الناس يعتمدون على برك مياه الأمطار كمصدر وحيد للمياه للشرب والتنظيف والغسيل. وأضافت إن البرك عادة ما تكون مليئة بالقمامة والديدان ويمكن أن تسبب أمراضا خطيرة، بما في ذلك الكوليرا والتيفوئيد، اللذين لا يملك الناس المصابون بالفعل من سوء التغذية الجهاز المناعي لمكافحتهما. ولكن ليس لديهم خيار آخر.

في العام الماضي، نفذ المجتمع الإنساني برامج فعالة للوقاية من فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولكن مع اقتراب موجة ثانية من كوفيد-19 ، يشعر الناس بالقلق من أن المرافق الصحية الهزيلة ستنهار .

وبالنظر إلى ملاحظاتي اليوم، لن تفاجأوا عندما تسمعون أنني أؤيد التوصيات التي أوجزها للتو السيد غريفيث والسيد لوكوك.

بالنيابة عن زملائي اليمنيين، أطلب إلى المجلس أن يتذكر بساطة احتياجات الشعب اليمني. ويود الناس أن يتمكنوا من الذهاب إلى السوق ولديهم ما يكفي من المال لشراء الطعام. ويودون أن يتمكنوا من تعليم أطفالهم بدلا من إرسالهم إلى العمل أو القتال أو التسول أو الاضطرار إلى التخلص منهم عن طريق الزواج. ولهذا نحث المجلس على معالجة الأولويات الملحة الثلاث التالية.

أولا، ينبغي للمجلس أن يتصدى لمهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والانتعاش بوصفهما أولوية قصوى وعاجلة لكي يتسنى لليمنيين الإفلات من دائرة الفقر والتمتع بالخيارات والكرامة اللتين نعتبرهما أمرا مسلّما به في أماكن أخرى.

ثانيا، يجب تمويل الاستجابة الإنسانية التي تعلمون جميعا أنها شريان الحياة لملايين الناس تمويلا كاملا. وكما أوضح السيد لوكوك للتو، يجب سد الفجوة التمويلية التي تزيد على بليوني دولار. وفي حين يعتبر تحسين وصول المساعدات الإنسانية ضرورة مطلقة، وهو أمر يجب على أعضاء مجلس الأمن أن يسعوا إلى مساعدتنا فيه، يجب علينا إعطاء الأولوية دائما لاحتياجات أولئك الذين يفتقرون إلى بدائل للمساعدة الإنسانية من أجل البقاء.

ثالثا، وعلى سبيل الاستعجال، ينبغي لمجلس الأمن أن يمارس مسؤوليته عن إنهاء هذا النزاع المروع إلى الأبد، وأن يدعم اليمنيين لاستعادة السلام والاستقرار والازدهار.

إن آمال اليمنيين ذات طابع عالمي وهم لا يطلبون ما يتجاوز المتطلبات المسلّم بها بالنسبة لمعظمنا. بيد أن مستقبلهم يتوقف جميعا على إنهاء النزاع. ويعيش الشعب اليمني على أمل أن تتحسن حياتهم يوما ما. وهذا ما يساعدهم على مواصلة حياتهم ودعم بعضهم البعض كمجتمعات وأسر.

وأرجو المساعدة في إعطاء بعض الشعاع للشعب اليمني الذي ما فتئ يعيش في ظلام هذا النزاع منذ فترة طويلة جدا. إنه يعوّل عليكم جميعا.

المرفق الرابع

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والسيدة شوقي على إحاطاتهم. وتبين لنا إحاطاتهم أن اليمن لا يزال يواجه تحديات أمنية وسياسية إنسانية معقدة وخطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز وحدته وأن يتكاتف من أجل التوصل إلى حل مبكر وشامل للمسألة اليمنية.

أولا، يجب وقف الاشتباكات العسكرية وجميع الأعمال العدائية على الفور. لقد سبب النزاع الذي طال أمده في اليمن خسائر فادحة لجميع الأطراف، وسبب كذلك معاناة لا توصف لشعبه. وقد أثبتت الحقائق مرارا وتكرارا أن الوسائل العسكرية لا يمكنها حل المشكلة. وعوضا عن ذلك لن تؤدي الحرب إلا إلى الكوارث. ومنذ العام الماضي ما تزال الأمم المتحدة تسعى جاهدة لتنفيذ المبادرة العالمية لوقف إطلاق النار. وعليه، أصبح شن الهجمات العسكرية والمبادرة بالأعمال العدائية الآن أكثر الأمور شناعة وينبغي تجنبها. وتعرب الصين عن قلقها إزاء تصاعد الاشتباكات في مأرب، وتدين الهجمات ضد المدنيين السعوديين والبنية التحتية المدنية، وتدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والعنف لتهيئة الظروف اللازمة للتسوية السياسية للمسألة اليمنية.

ثانيا، ينبغي الوفاء بالالتزامات السياسية والنهوض بالمفاوضات السياسية. وعلى الرغم من الصعوبات والنكسات، ينبغي عدم الحياد عن السعي إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية. وينبغي لأطراف النزاع أن تتخلى عن الحلقة المفرغة من الذهاب والإياب بين ساحة المعركة وطاولة المفاوضات. ويجب عليها تنفيذ الاتفاقات السابقة وبناء الثقة المتبادلة فيما بينها، فضلا عن تحقيق مكاسب جديدة. وقد اقترح المبعوث الخاص غريفيث مسارا للمضي قدما في العملية السياسية. ونأمل أن تتمكن الأطراف من التعاون مع جهود الوساطة التي يبذلها وأن تشارك في المشاورات بأقصى درجات الإخلاص السياسي لأجل التوصل إلى توافق مبكر في الآراء.

ثالثا، يجب بذل كل جهد ممكن للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. لقد قدم وكيل الأمين العام، لوكوك، توضيحا مفصلا للحالة الإنسانية المتردية. ومن المؤسف أن أزمة الأمن الغذائي ما تزال متصاعدة. ترحب الصين بانعقاد الحدث الافتراضي الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لليمن الذي نظم في أوائل هذا الشهر، وتأمل أن يستفيد المجتمع الدولي من ذلك الزخم ويزيد مساعداته المقدمة إلى اليمن، فضلا عن التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن. وترحب الصين بإعلان الأمين العام إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى معنية بمنع حدوث المجاعة. وأتطلع إلى أن تؤدي هذه الفرقة دورا هاما في تعبئة الموارد العالمية وتعزيز التنسيق بين الوكالات الإنسانية.

ولا يزال اليمن يعتمد بشكل كبير على الواردات لضمان أمنه الغذائي. وينبغي للأطراف أن تكفل استمرار العمليات في الموانئ التجارية. ويجب على الأطراف التي تسيطر فعليا داخل اليمن أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل وصول منظمات المساعدة الإنسانية بطريقة آمنة ودون عوائق لتهيئة الظروف اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة. وفيما يتعلق بناقلة النفط صافر، تحث الصين الحوثيين على السماح بوصول الفريق الفني للأمم المتحدة لأعمال التفتيش والإصلاح على وجه الاستعجال لمنع وقوع حادث كارثي.

رابعا، ينبغي تعزيز التعاون الأمني الإقليمي للمساعدة في تخفيف حدة التوتر. ويتطلب حل المسألة اليمنية توفير بيئة أمنية إقليمية مواتية. لقد اقترحت الصـــين مبادرة لإيجاد منبر حوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج. كما طرحت بلدان أخرى أفكاراً مماثلة. وتأمل الصـين في تنفيذ تلك الأفكار من خلال الجهود المشـــتركة لتعزيز عملية ســـلام إقليمية. ونأمل أن تســـتفيد البلدان المعنية من مزاياها للتأثير إيجابيا على الأطراف في اليمن لأجل المساهمة في التسوية السياسية للمسألة اليمنية، على أساس احترام سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والسيدة شوقي على إحاطاتهم.

إن استمرار التصعيد العسكري يبعث على القلق البالغ. وبالنظر إلى المدى غير المسبوق للأزمة الإنسانية التي يسببها، ليس هناك ما يبرر زيادة الأعمال العدائية.

ونكرر دعوتنا للحوثيين إلى وقف الهجوم على مأرب فورا، لأنه يعرّض مليوني مدني للخطر، وكذلك وقف الهجمات عبر الحدود على أراضي المملكة العربية السعودية. ونذكّر كذلك جميع أطراف النزاع بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والامتناع عن الهجمات العشوائية على المدنيين.

وبوسع الحل السياسي الشامل وحده وضع حد للنزاع. ونرحب بالمشاركة الدبلوماسية للولايات المتحدة ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من التحول في الديناميات والتعاون مع المبعوث الخاص غريفيث والاتفاق على وقف إطلاق النار وتدابير بناء الثقة دون تأخير.

لقد كان الحريق المميت الذي شب في مركز احتجاز المهاجرين المكتظ في صنعاء في 7 مارس/آذار تذكيرا قاتما بالمخاطر العديدة التي يواجهها المهاجرون في اليمن. وأودى الحريق بحياة ما لا يقل عن ثمانية أشخاص وإصابة ما لا يقل عن 170 شخصا، بعضهم الآن في حالة حرجة. وندعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية إلى المصابين بصورة عاجلة، وإجراء تحقيق دولي لتحديد سبب الحادث.

ونرحب بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على اليمن وولاية فريق الخبراء مؤخرا. ونرى أن من المهم أن يشدد القرار على ضرورة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن المهم أيضا تحديد الأفراد استنادا إلى أفعالهم المتعلقة بالاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي المنظم ضد النساء الناشطات سياسيا.

وندعو إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في العملية السياسية، ونأسف لعدم تمثيل المرأة في حكومة اليمن التي شُكلت مؤخرا.

ونؤكد شعورنا بالقلق العميق والمستمر إزاء الوضع الإنساني، ولا سيما تزايد انعدام الأمن الغذائي. هناك حاجة إلى حل شامل وطويل الأجل من أجل مساعدة هذا البلد حقا. ويشمل ذلك وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وزيادة المساعدات الإنسانية، وتعزيز الاقتصاد اليمني، وإيجاد حل طويل الأجل لاستيراد الوقود والمواد التجارية.

وأخيرا، نكرر دعوتنا إلى سلطات الحوثيين لكفالة وصول فريق الأمم المتحدة الفوري والكامل إلى ناقلة النفط صافر، لأن أي تأخير آخر قد يتسبب في كارثة إنسانية وبيئية.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ومارك لوكوك على إحاطتيهما. وأود أن أكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لجهودهما. كما أشكر نيرفانا شوقي على شهادتها المؤثرة، وأود أن أشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني على عملهم الرائع في اليمن.

ثمة فرصة لوضع حد أخيرا للحرب في اليمن. يجب على الحوثيين التوقف عن رفض السلام واغتنام هذه الفرصة. يجب أن يتخلوا فورا عن الهجوم على مأرب. نحن ندين ذلك الهجوم، الذي سيكون كارثة إنسانية لأكثر من مليون مشرد. ومن شأن ذلك أن يقوض بشدة العملية السياسية. كما يجب أن يتوقف التصعيد في الحديدة وتعز.

وندعو الحوثيين أيضا إلى الوقف الفوري للهجمات ضد الأراضي السعودية. تهدد تلك الهجمات استقرار المنطقة وندينها بأشد العبارات. وندعو الحوثيين إلى السماح بالوصول إلى ناقلة النفط صافر، على الفور ودون شروط مسبقة، من أجل تجنب وقوع كارثة بيئية، سيتحملون المسؤولية الكاملة عنها.

وقد شجبنا الهجوم الذي وقع في عدن في 30 كانون الأول/ديسمبر ضد الحكومة اليمنية. وفي هذا الصدد، فإن الأدلة التي قدمها فريق الخبراء المعني باليمن منذ ذلك الحين تبعث على القلق البالغ. ويجب على المجلس أن يتابع ذلك.

لقد قلنا مرات عديدة: لا يوجد حل عسكري في اليمن. ولذلك ندعو الطرفين إلى الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، تمشيا مع اقتراح المبعوث الخاص، ودعوة الأمين العام، والقرار 2532 (2020).

ويجب على الطرفين أن يشاركا بحسن نية في المناقشات السياسية مع المبعوث الخاص. ويجب عليهما اتخاذ تدابير لبناء الثقة وإيجاد حل سياسي دائم وشامل للجميع يحترم السلامة الإقليمية لليمن. لقد استمع المجلس إلى أصوات الشباب اليمني، مثل صوت عمر بادوخون في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/2020/1109)، وأصوات النساء، مثل صوت رشا جرهوم في 8 آذار/مارس. كما يجب أن تسمعها الأطراف اليمنية. وينبغي للأطراف أيضا تنفيذ استنتاجات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/AC.51/2020/1).

وندعو الدول التي لها تأثير على الأطراف إلى ممارسة ذلك النفوذ حتى تلتزم بالسلام دون تأخير.

وعلى الصعيد الإنساني، يزداد خطر حدوث مجاعة واسعة النطاق كل يوم. تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية والتزام أخلاقي بتجنب مأساة من هذا القبيل. ويشمل ذلك التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية. لقد زادت فرنسا مساهمتها بالمقارنة مع العام الماضي. وأعلنا عن 11 مليون يورو على الأقل في مؤتمر المانحين.

وهذا يعني أيضا ضمان وصول المساعدات الإنسانية الكامل إلى جميع من يحتاجون إليها. واحترام القانون الدولي الإنساني غير قابل للتفاوض. وأفكر أيضا في حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، التي يجب أن تظل حتمية مطلقة.

ويمكن للمجلس أن يعول على التزام فرنسا الثابت والمستمر.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ناغاراج نايدو كاكانور

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين على آخر المستجدات بشأن الوضع في اليمن.

نحن قلقون من التصعيد الأخير في الأعمال العدائية في عدة أجزاء من اليمن، وخاصة في مأرب. كما أن تقارير المواجهات العسكرية في محافظات تعز والجوف وصنعاء تثير قلقا عميقا. لقد أسفرت المواجهات عن وقوع العديد من الضحايا، ودمار واسع النطاق، وتجدد نزوح المدنيين. ونعرب عن أسفنا العميق لفقدان أرواح بشرية ثمينة، بما في ذلك في حادث الحريق الذي وقع في مرفق احتجاز المهاجرين في صنعاء، ونعرب عن تعاطفنا الصادق مع أسر المتضررين. إن التصعيد الحالي سيوفر أيضا فرصا للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، لنشر وجودها في اليمن، وهو أمر مثير للقلق.

إننا ندين الهجمات بالطائرات بدون طيار والصواريخ التي تشنها جماعة أنصار الله على المملكة العربية السعودية والاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية والبنية التحتية للطاقة في البلد. وندعو جميع أطراف النزاع إلى نبذ العنف واتخاذ خطوات مجدية نحو الحوار والمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

قبل عامين، عندما واجه اليمن وضعا محفوفا بالمخاطر في الحديدة، تصرف المجتمع الدولي بسرعة وحزم، مما أدى إلى توقيع اتفاق ستوكهولم وتجنب وقوع كارثة إنسانية. ثمة حاجة الآن إلى دفعة دبلوماسية مركزة مماثلة، لا لوقف المعركة على مأرب فحسب، ولكن أيضا للنزاعات في أماكن أخرى من البلد.

إن الوضع الإنساني المتردي أصلا في اليمن يتطلب الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسويد وسويسرا لاستضافة الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات للأزمة الإنسانية في اليمن. قد تكون النتيجة مخيبة للآمال، لكن استمرار تعهدات شركاء اليمن الإقليميين بدعم العمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة في البلد وتعزيز مساهمة بعض البلدان المانحة تعطي أسبابا للأمل. والهند على استعداد لمواصلة مساعدتها للشعب اليمني. وسنواصل تيسير العلاج الطبي لليمنيين المسافرين إلى الهند.

ونشعر بخيبة أمل لأن المحادثات التي جرت مؤخرا بشأن تبادل الأسرى والمحتجزين انتهت دون التوصل إلى أي اتفاق بين الطرفين. ونأمل أن نرى استئناف المحادثات في المستقبل القريب.

نحن نقدر انخراط الأمم المتحدة مع جماعة أنصار الله بشأن مسألة ناقلة النفط صافر. يجب حل جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالترتيبات اللوجستية والأمنية على وجه السرعة، وأن يتمكن الفريق التقني التابع للأمم المتحدة من الوصول لفحص الناقلة قريبا.

وأود أيضا أن أضم صوتي الداعم للمساهمة التي قدمتها نساء اليمن في جهود السلام في البلد. يجب الوفاء بالوعود التي قطعت في مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمنصوص عليها في خطة العمل الوطنية اليمنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام الهند القوي بوحدة اليمن وسيادته وسلامته الإقليمية. للهند علاقات قوية وتاريخية مع اليمن وشعبه، ونأمل أن نرى السلام يعود إلى اليمن قريبا. وأحث مرة أخرى جميع

الأطراف على الامتناع عن العنف والانخراط بصـــورة بناءة وبحســـن نية مع المبعوث الخاص للتوصـــل إلى تسوية سياسية دائمة في البلد.

المرفق الثامن

بيان الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

أشكر، كما هو الحال دائما، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. ونرحب بصفة خاصة بسماع صوت السيدة شوقي هنا اليوم. نحن نعرف العمل المذهل الذي تقوم به منظمة كير الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية في الميدان في اليمن، ويجب أن أقول إنها أثرت فينا جميعا بشدة هذا الصباح، وجلبت منظورا لعمق وخطورة الأزمة الإنسانية في جميع أنحاء اليمن، لذلك أشكرها.

وحتى بمعاييرنا الخاصة داخل المجلس بشأن مناقشة موضوع اليمن، لا بد لي من القول إن الإحاطتين اللتين قدمهما مارتن غريفيث ومارك لوكوك اليوم كانتا ذات وقع خاص. لقد وصلنا بوضوح إلى نقطة حرجة في النزاع في اليمن، الذي وصف بأنه لحظة هشاشة كبيرة. ونرحب بجهود المبعوث الخاص غريفيث الدؤوبة، إلى جانب غيره من المبعوثين، على الرغم من الظروف السائدة في الميدان، في محاولة لضخ زخم سياسي جديد في تلك المحادثات. و نرى في ذلك هدفاً مشتركاً لعملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع، يجلب ما لا يسعني إلا أن أصفه بأنه قدر ضئيل من الأمل للشعب اليمني اليائس على نحو متزايد. إن إنهاء القتال، كما نعلم، هو الطريق الوحيد لإنهاء هذا النزاع ومعاناة الشعب اليمني. ونناشد جميع الجهات الفاعلة أن تسمع نداء الشعب اليمني والمجتمع الدولي لإنهاء القتال وإنهائه الآن. إن الأزمة الإنسانية الطاغية في اليمن تجعل من الضروري أن تكون هناك نهاية عاجلة لهذا النزاع. ولذلك فإنني أعيد التأكيد على دعوة المجلس إلى وقف فوري للتصعيد ووقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، على النحو المبين في القرار 2564 (2021)، الذي اتخذ قبل أربعة أسابيع فقط.

ولا يزال التصعيد الحوثي المستمر في مأرب مقلقاً للغاية، في منطقة سمعنا بالفعل أن مليون شخص قد نزحوا داخلياً إليها، ويلحق بوضوح معاناة غير مقبولة بالمدنيين. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى وقف ذلك الهجوم فوراً، دون شروط مسبقة. وتدين أيرلندا بأشد العبارات الممكنة الهجمات المكثفة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية.

كما نشعر بالقلق إزاء تزايد الهجمات على صنعاء، وندعو إلى خفض التصعيد ووقف إطلاق النار. وما زالت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ترتكب على مستويات تبعث على القلق الآن.

ومن الأمور الأساسية بكل بساطة لكل ما سمعناه من المتكلمين هذا الصباح أن تتجه جميع الأطراف في اليمن نحو السلام. ولا توجد طريقتان لقول ذلك: لقد حان الوقت للعودة إلى طاولة المفاوضات.

إن الصلة الخبيثة، وأقول إنها مروعة، بين النزاع والجوع التي ناقشناها في المجلس في ظل رئاستكم، سيدتي، في الأسبوع الماضي فقط واضحة تماماً في اليمن. وكما أشار مارتن غريفيث، هذه ليست مصادفات. فمن الصعب المبالغة في تقدير خطر انعدام الأمن الغذائي الذي يواجه معظم اليمنيين نتيجة لهذا النزاع، وإشارة مارك لوكوك المتكررة إلى عملية طال أمدها من المجاعة المطولة هي في حقيقة الأمر إدانة صادمة للحالة التي نواجهها كمجتمع دولي. إننا نعلم أن مجرد البقاء على قيد الحياة كفاح يومي للناس، حيث يواجه نصف السكان نقصاً حاداً في الأغذية، ويواجه الملايين - نكرر ذلك لأنفسنا، الملايين - المجاعة. سيواجه نصف جميع الأطفال الذين هم دون سن الخامسة في اليمن سوء تغذية حاداً هذا العام،

حيث يعاني ما يقرب من 000 400 طفل بالفعل من سوء التغذية الحاد الوخيم ومن المرجح أن يموتوا إذا لم نضمن حصولهم على مساعدة عاجلة. ويتقاسم المجتمع الدولي المسؤولية عن تلك الحالة. ويجب أن نكثف جهودنا لضمان وصول المساعدة الإنسانية الكافية إلى أولئك الذين يواجهون تلك التهديدات المتعددة لبقائهم. ونشاطر الأمين العام شواغله بشأن الموارد المخصصة للمساعدة الإنسانية عقب مؤتمر إعلان التبرعات في بداية هذا الشهر.

كما يلوح في الأفق تهديد إنساني وبيئي كارثي آخر في شكل ناقلة النفط صافر. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى تسهيل الوصول الفوري لإجراء تقييم. لقد شهدنا انفجارات وانسكابات نفطية سابقة في الذاكرة الحديثة تسببت بدمار هائل وتأثير دائم. إن السماح للحوثيين بوقوع مثل هذه الكارثة، عندما يتم عرض تقديم المساعدة، سيكون ببساطة أمراً لا يغتفر.

وفي جلسة بصيغة آريا استضافتها أيرلندا في الأسبوع الماضي وشاركتم فيها بالفعل، سيدتي الرئيسة، استمعنا إلى الدعم القوي من الدول الأعضاء للمشاركة المباشرة والموضوعية للمرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك في اليمن. وقد قام اثنا عشر عضواً في مجلس الأمن برعاية تلك الدعوة. وأكرر كلمات المرأة اليمنية رشا جرهوم، التي انضمت إلينا في تلك الجلسة وقالت: ''من دون المرأة، ومن دون المساواة بين الجنسين، ليس السلام هدفاً يمكن تحقيقه''.

وبينما ننظر بأمل إلى إمكانات الجهود الدبلوماسية الجديدة على الرغم من كل ما سمعناه اليوم، نكرر التأكيد على النقطة الأساسية التي مفادها أنه لا ينبغي أن تكون هناك طاولة مفاوضات خالية من النساء. ويجب أن نرفض ونتصدى للحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في الحياة السياسية والعامة. وندعو إلى وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تهدف إلى منع هذه المشاركة، مثل الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والجنساني. وقد اتخذ المجلس خطوات ملموسة نحو تحقيق ذلك الهدف باتخاذ القرار 2564 (2021) في الشهر الماضي، ولكن يمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد. ولا يمكننا أن نقبل أن يكون الأمر خلاف ذلك.

المرفق التاسع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة نيرفانا شوقي على إحاطاتهم الرصينة.

لقد علم وفد كينيا بحزن بحادث الحريق الذي وقع في 7 آذار/مارس في مرفق احتجاز المهاجرين في صنعاء. ونعرب عن تعازينا القلبية لأسر الذين أزهقت أرواحهم ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين. وندعو إلى إجراء تحقيق سريع في الحادث.

تشعر كينيا بقلق بالغ إزاء تصاعد النزاع في مأرب. إن التقارير التي تفيد بمزيد من التشريد لأكثر من 000 15 شخص كانوا يعيشون بالفعل في أحياء عشوائية، والغموض الذي يواجهه أكثر من مليون مشرد داخلياً بالقرب من مأرب، تبعث على القلق الشديد.

ويساورنا القلق كذلك إزاء الأعمال القتالية المكثفة بين الفصائل التي تتوفر لها إمكانية الحصول على المزيد من الأسلحة. وينبغي لنا أن نتواصل المضي قدما في مفاوضات سياسية تشكل الأساس للسلام المستدام، بدلاً من الانتكاسات التي نلاحظها.

ويزيد الحصار المستمر على الوقود، الذي منع السفن التجارية من جلب الوقود إلى الحديدة، من تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً. وتدعو كينيا جميع الجهات المعنية التي لها أي تأثير على البنية التحتية ذات الصلة بالشؤون الإنسانية في اليمن إلى ضمان حمايتها وعدم وجود عوائق متعمدة أو غير مقصودة.

ونحث المجلس على الإحاطة علماً بالمعلومات الموضوعية التي تم التحقق منها فيما يتعلق بأي طرف قد يقوض أو يحبط عمداً جهود الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية. ويجب بذل كل الجهود لتخفيف المعاناة غير الضرورية لملايين المدنيين.

وتشجع كينيا الوكالات الإنسانية على نشر حلول جديدة ومبتكرة تستثمر في تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي.

ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية في اليمن، وفي أماكن أخرى، تشكل تهديداً حاضراً ومستقبلاً لأي سلام راسخ. وينبغي للمبعوث الخاص أن يتوخى أقصى درجات الحذر لضمان ألا تتيح عملية السلام لتلك الجماعات وسيلة لغرس وتصعيد انتشارها الأيديولوجي وعملياتها.

وعلاوة على ذلك، نوصي بشدة بأن تكون عملية تسوية السلام والإنعاش عملية داخلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالإضافة إلى ذلك. ويمثل هذا بالإضافة إلى ذلك عملية فك ارتباط تستخدم أدوات نفسية – اجتماعية ومناهضة لخطاب تلك الجماعات، بما في ذلك بناء الثقة الأسرية، والتمحيص القوي للحد من المخاطر التي يتعرض لها المقاتلون السابقون الذين قاتلوا في صفوف الجماعات الإرهابية.

إن القرار 2564 (2021)، الذي اتخذناه في 25 شباط/فبراير، يعبر على نطاق واسع عن الشواغل والتطلعات التي لدى مجلس الأمن فيما يتعلق باليمن. كما أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى أصوات النساء والشباب اليمنيين. ونعتقد أنه ينبغي تمكينها للمساهمة بصورة مجدية في عملية سلام يقودها اليمنيون

ويملكون زمامها. ونشجع المبعوث الخاص على إدراج أصوات ضحايا الإرهاب في اليمن؛ أصوات النساء في سعيهن للتمكين والإدماج؛ والأصوات المدنية من الأوساط الدينية، المعروف عنها الدعوة إلى حرية المعتقد.

وننوه، مع الشكر، بالبلدان والمؤسسات المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن ونشجعها على مواصلة التزامها الذي ينم عن الرأفة.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريس

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيدة شوقي على عروضهم المفصلة.

تعرب المكسيك عن قلقها البالغ إزاء استمرار أعمال العنف في مواقع مختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالهجوم على مأرب، والتي تعرض حياة آلاف المدنيين للخطر وتدفع إلى موجة جديدة من النزوح.

وتستضيف مأرب بالفعل مليون نازح، ولكن ما يقرب من 000 400 شخص آخرين معرضون لخطر النزوح مرة أخرى. ومن شأن ذلك أن يزيد من الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية. كما ندين بشدة الهجمات المتزايدة على البنية التحتية، بما في ذلك المراكز الصحية والمدارس في تعز، التي قُتل أو جُرح فيها عاملون في المجال الطبي وكذلك مرضى و/أو طلاب، بمن فيهم أطفال.

ونردد مطالبة المبعوث الخاص بتحديد المسؤولين عن الحريق الذي شب في مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء ومعاقبتهم.

وندعو الميليشيات الحوثية إلى وقف هجومها على مأرب والتوقف الفوري عن أي نوع من العدوان يعرض السكان المدنيين للخطر. كما ندين الهجمات على الأراضي والأهداف السعودية ونحث أنصار الله وأطراف النزاع على الوقف الفوري لجميع الهجمات وأعمال الاستفزاز.

وتحث المكسيك الشركاء الإقليميين الذين يتمتعون بأكبر قدر من النفوذ على إقناع قيادة حركة أنصار الله وحكومة اليمن على حد سواء بالتصرف بأكبر قدر من الاعتدال، حسبما تقتضي الظروف، وبالدخول في حوار بناء لتحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. ونرحب بجهود حكومة الولايات المتحدة ومبعوثها الخاص لتيسير الحوار مع أنصار الله. إن وقف الأعمال العدائية أمر لا غنى عنه لتيسير المساعدة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، نرحب بتقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن، ونشجع على التحقيق في حالات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. غير أننا نأسف لأن المحادثات التي جرت في سياق الاجتماع الأخير للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمحتجزين، الذي يسره المبعوث الخاص وممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لم تؤت ثمارها. ونحث الطرفين على إحراز تقدم في المشاورات بغية الإفراج الفوري عن المحتجزين وتوضيح الحقائق المحيطة بحالات الاختفاء القسري.

وتشكر المكسيك مرة أخرى المبعوث الخاص غريفيث وموظفي الأمم المتحدة في اليمن والوفود الوطنية العديدة على مشاركتهم في اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، المعقود في 1 آذار/مارس.

بعد قرابة ست سنوات منذ بدء النزاع، لا تزال الحالة الإنسانية في تدهور، حيث تشكل النساء اليمنيات الفئة الأكثر تضررا: إن العنف الجنساني واستخدام العنف الجنسي كسلاح أمور غير مقبولة.

ومن الضـروري كفالة مشـاركة المرأة مشـاركة مجدية ومنصـفة في عملية السـلام. فدور المرأة في الوسـاطة في النزاعات وإعادة بناء السـلام أمر حاسـم لضـمان تحقيق نتائج قوية ومسـتدامة وشـاملة للجميع. وثمة أهمية بالغة للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لزيادة عدد النسـاء في الوفود المشـاركة في العملية السـياسـية، فضـلا عن عمله المسـتمر مع الفريق الاسـتشـاري التقني للمرأة اليمنية. وهناك حاجة ملحة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن، التي أُطلقت رسميا في أيار/مايو 2020.

في الختام، نحث أنصـار الله مرة أخرى على الامتناع عن فرض شـروط جديدة لتفتيش السـفينة صـافر والسـماح بوصـول أفرقة الأمم المتحدة فورا إليها. إن صـافر قنبلة موقوتة يجب أن نعطلها وإلا فإن العواقب البيئية والإنسانية ستكون كارثية.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك على إحاطتيهما عن الحالة في اليمن. كما أشكر السيدة نيرفانا شوقي من منظمة كير الدولية، التي قدمت لنا لمحة عامة عن الظروف التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في البلد

تستمر الحرب في اليمن، مع ما تسببه من خسائر متزايدة في صورة خراب ومعاناة والتي يكابدها السكان اليمنيون على مدى قرابة سبع سنوات حتى الآن. إن هذه الأزمة الإنسانية، المصنفة على أنها الأكثر كارثية في العالم، والتي يبدو أننا مستسلمون للتفكير فيها عن بعد، يجب أن تحرك الضمير الجماعي لأن أي معاناة إنسانية هي مأساة للبشرية جمعاء.

وكما يتضح من الإحاطات التي استمعنا إليها للتو، فإن المجاعة وشيكة وقد تؤثر على أكثر من نصف سكان اليمن إذا لم يتم فعل شيء في الأيام والشهور المقبلة. ولذلك، ندعو البلدان المانحة إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها خلال المؤتمر المعني بالحالة الإنسانية في اليمن المعقود في 1 آذار/مارس من أجل السماح للوكالات الإنسانية بتقديم المساعدة للسكان الذين أضعفتهم بالفعل الأزمة الاقتصادية وآثار جائحة مرض فيروس كورونا واستئناف الأعمال العدائية مؤخرا، ولا سيما في محافظة مأرب.

ومما يبعث على القلق الشديد اليوم أن نرى أن بصيص الأمل الذي لاح في أواخر عام 2020 – مع الإفراج عن آلاف المحتجزين وتشكيل حكومة جديدة والاتجاه المواتي الذي أبدته الأطراف حيال مقترحات المبعوث الخاص – يتلاشى بسبب استئناف الأعمال العدائية.

ويدين وفد بلدي الهجوم الأخير وإطلاق الصواريخ على المناطق السكنية المدنية وعلى مخيمات النازحين، والتي أودت بحياة عشرات الأشخاص وتسببت في نزوح أكثر من 000 150 آخرين. ويشكل استخدام المتمردين الحوثيين للطائرات المُسيرة المسلحة لمهاجمة البلدات والمنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية مصدر قلق كبير.

وإذا كانت العملية السياسية في اليمن راكدة، فإن ذلك يرجع بالكامل إلى عدم قدرة الطرفين على الاتفاق على قاسم مشترك، يكون الأساس لعملية سياسية تؤدي إلى وقف عام لإطلاق النار، بما يكفل استئناف المحادثات على أساس المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام.

ولا تزال النيجر ترى أن حل الأزمة سيتطلب حتما حوارا بين اليمنيين، بدعم من المجتمع الدولي. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل عودة السلام في اليمن ومن أجل خير أبناء شعبه.

إن من الواضح جدا أن هذه الأزمة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، ولكن هناك حاجة إلى تغيير النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة وشركاء اليمن الدوليون. ويجب أن يجمع هذا النهج بين الضغط الدبلوماسي المتزايد على الأطراف والحفاظ على الاتصالات المنتظمة مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية بهذه الأزمة.

وفي هذا الصدد، يشجع بلدي الجهات الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس الذين لهم تأثير على أطراف النزاع على ألا يدخروا جهدا لمرافقة اليمنيين على المسار الصعب ولكنه أساسي للحوار والمصالحة والسلام.

إن الزيارة الأخيرة التي قام بها مبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص إلى اليمن، السيد تيموثي ليندركينغ، إلى المنطقة واستعداده للعمل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة خطوة حقيقية في الاتجاه الصحيح.

ويجب عدم ادخار أي جهد من أجل تخفيف حدة التوتر وإعطاء المفاوضات فرصة حقيقية، لأنها البديل الوحيد لإنقاذ حياة الملايين من الناس، ومعظمهم من النساء والأطفال.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم النيجر الثابت للمبعوث الخاص، السيد مارتن غريفيث، في جهوده الدؤوبة الرامية إلى إعادة إطلاق الحوار بين الأطراف اليمنية، وكذلك دعمنا لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمساعدتها الأساسية للأشخاص الذين هم في ضائقة، وفي ظل ظروف تزداد صعوبتها بسبب العنف ونقص الموارد.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود أن أشـــكر المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما وجهودهما الدؤوبة لإحراز تقدم في اليمن. وأتوجه بالشكر أيضـا لنيرفانا شـوقي على عرضـها خبرات هامة من الميدان. ونحن نؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة لإنهاء هذا النزاع، وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

لقد شـــهدنا لفترة طويلة جدا حلقات مفرغة من العنف في اليمن، لا تزال مســـتمرة، بل إنها، كما سمعنا اليوم، تتفاقم حتى يومنا هذا. ونحن قلقون من هجوم الحوثيين المستمر على مأرب، والعدد المتزايد من الهجمات الصـــاروخية والطائرات المســـيرة من دون طيار على المملكة العربية الســـعودية. كما نتابع بقلق التطورات في تعز والحديدة وصنعاء. ولن تسهم تلك التطورات إلا في تصعيد النزاع.

وندعو جميع الأطراف إلى تخفيف التصـعيد واغتنام هذه الفرصـة لوقف إطلاق النار على الصـعيد الوطني المرتبط بالمحادثات السياسية. كما أن تخفيف الحصار المستمر سيكون تدبيرا هاما للسماح باستيراد الوقود والسـلع الأسـاسـية الأخرى بما يكفي لتغطية احتياجات السكان. لا يوجد حل عسـكري لهذا النزاع. لقد حان الوقت لإنهاء دورة العنف والأزمة الإنسانية المتفاقمة. ولن تؤدي سوى عملية سياسية شاملة للجميع إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار في اليمن.

ونشدد على الحاجة للتشاور مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وضمان أن تعكس المفاوضات أوضاع السكان والحالة على أرض الواقع. ومن المهم ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. وتبين التجربة أن عمليات السلام الشاملة التي تجلب أكثر المتضـررين من النزاع إلى طاولة المفاوضـات هي الأكثر دواما.

وعلاوة على ذلك، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي تشـــارك في النزاع أن تقوم بدورها في ضمان بدء المحادثات السياسية.

إن الحالة الإنسانية مزرية. كان مؤتمر إعلان التبرعات في جنيف مهما، ولكننا لا يمكن أن نرضـى بالنتيجة. وكما سمعنا مرات عديدة: فإن زيادة دعم المانحين، ووصـول المسـاعدات الإنسـانية، وإنهاء العنف، كلها عوامل حيوية إذا أردنا تجنب مجاعة واسـعة النطاق، والإسـهام في تحقيق السـلام في اليمن. والحقيقة المرة هي أن ملايين اليمنيين معرضون لخطر الموت جوعا. ولا يمكننا أن ندع ذلك يحدث.

ولا تزال حالة ناقلة النفط صـــافر تشـكل مصـــدر قلق بالغ. وندعو الحوثيين مرة أخرى إلى توفير إمكانية الوصـول الفوري وغير المشـروط، والإسـهام البناء في التوصـل إلى حل. لا وقت للمزيد من التأخير. ســتكون العواقب البيئية والإنســانية لاحتمال حدوث تسـرب هائلة. وســوف يســتمر تأثيرها لعقود. كما أنها ستؤدي إلى إغلاق الميناء في الحديدة وتضر بمصالح الحوثيين أنفسهم.

وفي الختام، أود أن أشـدد على أن حماية المدنيين التزام أسـاسـي بموجب القانون الدولي الإنسـاني. وتجنيد الأطفال واسـتخدامهم في النزاعات المسـلحة أمر غير مقبول. وينطبق الشـيء نفسـه على الهجمات الجوية على مخيمات المشـردين داخليا. لقد صـدمنا بالحريق الذي شـب مؤخرا في منشـأة احتجاز للمهاجرين في صـنعاء، فضـلا عن الاسـتخدام العسـكري للمدارس والهجمات عليها. ويجب إتاحة وصـول المسـاعدات

الإنسانية إلى المحتاجين إليها على الفور. وينبغي التحقيق في أي انتهاك للقانون الدولي الإنساني وإخضاع الجناة للمساءلة.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما بشأن الحالتين السياسية والإنسانية في اليمن. كما تابعنا عن كثب الإحاطة التي قدمتها السيدة شوقي.

تنعقد هذه الجلسة عبر الفيديو على خلفية تصعيد خطير في اليمن، حيث تسبب النزاع المميت المستمر منذ ما يقرب من ست سنوات في حاجة ثلثي السكان الماسة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة. وعلينا أن نقول مع الأسف إن منطق المواجهة المسلحة لا يزال سائدا. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء الحالة في محيط مأرب، حيث استؤنفت الاشتباكات المميتة في أوائل شباط/فبراير. كما وردت أنباء عن وقوع قتال في محافظات يمنية أخرى. وندعو الأطراف إلى وقف القتال وحل المشكلة بالوسائل السياسية والدبلوماسية. ونعتزم مواصلة دعم الجهود ذات الصلة التي بذلها المبعوث الخاص لليمن، مارتن غريفيث. ونشدد على ضرورة تقيد جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي الإنساني. إن أي عمليات قتالية تلحق الضرر بالهياكل الأساسية المدنية أو تودي بحياة المدنيين غير مقبولة.

لقد تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 - حيث حصل ممثلو المناطق الجنوبية لأول مرة على حصة كبيرة من المناصب الوزارية - لدعم تنفيذ اتفاق الرياض المبرم بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، الذي كان يهدف إلى تطبيع الحالة في جنوب اليمن.

ونأمل أن يؤدي تنفيذ الاتفاق المذكور أعلاه إلى تعزيز الأمن العام وأن يسمح بتركيز الجهود على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية الملحة التي تواجه ذلك الجزء من اليمن. كما نؤيد التنفيذ العملي لأحكام اتفاق الرياض المتعلقة ببدء مفاوضات تشمل وفدا موحدا يضم السلطات اليمنية الرسمية والمجلس الانتقالي الجنوبي، إلى جانب قيادة حركة أنصار الله الحوثية، بشأن المسائل المرتبطة بالهيكل السياسي المستقبلي لليمن.

لقد وردت مؤخرا بعض الإشارات المشجعة من واشنطن. وأنا أشير إلى قرار الولايات المتحدة بإعادة النظر في إدراج حركة أنصار الله الحوثية على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، والالتزام المعلن من إدارة الولايات المتحدة الجديدة بالانضمام إلى الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع على وجه السرعة. وإذا ما تم دعم هذا النهج البناء بخطوات عملية مقابلة، ستزداد بشكل كبير آفاق استعادة السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في اليمن.

ويجب أن تكون المساعدة الإنسانية لليمن من أولويات عملنا المشترك. ولمواجهة الجوع الذي ينتشر في جميع أنحاء البلد، والأمراض، بما في ذلك مرض فيروس كورونا، يحتاج اليمن إلى دعم واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. ونحيط علما بالحدث الدولي لإعلان التبرعات بشأن اليمن الذي عقد في 1 آذار/مارس، والذي أسفر عن تقديم المانحين التزاما بتغطية نحو 50 في المائة من ميزانية خطة الاستجابة الإنسانية لليمن. وتعتقد قيادة الأمم المتحدة أن هذه النتيجة غير كافية لعكس اتجاه الوتيرة الإنسانية السلبية في اليمن. وفي هذا السياق، ندعو المانحين، بما في ذلك من المنطقة، إلى زيادة الدعم

المالي اللازم لبرامج الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة الأساسية، بما في ذلك تلك التي تكفل الأمن الغذائي للسكان والحصول على المياه النظيفة والخدمات الطبية. ونعتقد أن التوزيع غير التمييزي للمساعدات الإنسانية بين جميع سكان البلد هو العامل الرئيسي الذي يمكن أن يخفف من الكارثة الإنسانية في اليمن.

ونعتقد أيضا أنه يمكن إيجاد حلول مقبولة وغير مسيسة للطرفين لحل مشكلة الناقلة صافر.

وفي الختام، نشير إلى أن بدء عملية لبناء الثقة والأمن في الخليج الفارسي وفي الشرق الأوسط برمته في نهاية المطاف من شأنه أن يسهم في حل الأزمات، بما في ذلك النزاع اليمني. وفي هذا الصدد ندعو زملاءنا مرة أخرى إلى الانتباه لحقيقة أن المنطقة دون الإقليمية بأسرها تحتاج إلى تحقيق استقرار شامل، استنادا إلى جملة أمور منها القرار 598 (1987) والمفهوم الروسي للأمن الجماعي.

المرفق الرابع عشر

بيان المنسقة السياسية لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إيزيس غونسالفيس

صباح الخير، ومرحبا بمقدمي الإحاطات. إننا نشيد بتفانيكم المخلص في خدمة الشعب اليمني؛ غير أننا نتلقى إفاداتكم الواقعية بآخر المستجدات بقلوب مثقلة. أولا، أود أن أعرب عن قلق بالغ إزاء محنة المهاجرين في اليمن وحوله، بمن فيهم أولئك الذين تعرضوا لحادث الحريق المهلك في مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء ومن عانوا على أيدي المتجرين في طريقهم إلى اليمن. ويجب إجراء تحقيق شامل في هذه المسائل، وندعو جميع الأطراف إلى إعادة الالتزام بحماية المهاجرين.

ومن الواضح أن اليمن على شفا كارثة أخرى قد لا يتمكن من النهوض منها. فقد تضافر ضعف الاقتصاد اليمني والأعمال العدائية المستمرة، بما في ذلك التصعيد في مأرب والحديدة، والوضع الإنساني المتردي – الذي تفاقم بسبب نقص الوقود والحصار المستمر للواردات التجارية في الحديدة وجائحة مرض فيروس كورونا – للتسبب في معاناة لا تطاق. ومن المتوقع أن يواجه أكثر من مليوني طفل دون سن الخامسة سوء تغذية حادا. ويواجه أكثر من نصف سكان اليمن نقصا حادا في الغذاء. وكما سمعنا من قبل من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد ديفيد بيسلي، فإن الملايين على أبواب المجاعة. إن تكلفة هذا النزاع باهظة وسيتردد صدى عواقبه لسنوات.

وقد كان الإعلان المشترك الذي اقترحه المبعوث الخاص للأمين العام لليمن نقطة انطلاق يمكن لليمن أن يجتاز منها هذه التحديات. وثمة حاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. فالعنف المستمر، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود، يقف عقبة أمام التقدم نحو السلام، وداخل مأرب، تهدد الأعمال العدائية بأسوأ تشريد جماعي شهدته الحرب. ومن شأن وقف إطلاق النار أن يخفف من حدة الحالة الإنسانية بتسهيل إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى الشعب اليمني. ويجب أن يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق، ويجب أن يكون المستجيبون الإنسانيون مجهزين بما فيه الكفاية بالموارد اللازمة لإتاحة متنفس تشتد الحاجة إليه.

وقد كان الحدث الإلكتروني لإعلان التبرعات، الذي عقد في 1 آذار/مارس، فرصة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد وتعزيز تضامنه مع الشعب اليمني، غير أن النتيجة كانت مخيبة للآمال. وإذ نرحب بالتعهدات المعلنة ونحث على صرفها على سبيل الاستعجال، نناشد الآخرين في المجتمع الدولي أن يزيدوا من دعمهم بتوفير الأموال اللازمة لكفالة استمرار البرامج الإنسانية المنقذة للحياة.

وإذ لم تؤد الجولة الأخيرة من محادثات تبادل الأسرى إلى نتيجة إيجابية، فإننا نشجع الأطراف على مواصلة مناقشاتها وجهودها للوفاء بالتزاماتها. وقد رأينا في الماضي بالفعل أن بإمكان الحوار أن يسفر عن إحراز التقدم ويشجع على بناء الثقة.

لقد احتفلنا باليوم العالمي للمرأة الأسبوع الماضي، مشيدين بمساهمات المرأة وإنجازاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وعندها، طالبنا باتخاذ المزيد من الإجراءات لكفالة التكافؤ بين الجنسين في جميع المجالات. فيجب تحقيق تطلعات المرأة واحتياجاتها في اليمن. ويجب أن يبدأ ذلك بكفالة مشاركتها على قدم المساواة في عملية السلام. ونشجع المبعوث الخاص على مواصلة عمله مع النساء في اليمن، بما

في ذلك الفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية. فلنكفل أن يكون للمرأة منصة ومساحة آمنة لكي تسمع صوتها، لا لمجرد أن يُسمع، ولكن ليترجم إلى عمل ملموس في الميدان.

وفي الختام، نؤكد التزامنا للمبعوث الخاص، مارك لوكوك، وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل على النهوض بالسلام في اليمن. إننا نتضامن مع الشعب اليمني. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لحماية البيئة بالسماح، من دون إبطاء، بدخول بعثة للأمم المتحدة ناقلة النفط صافر من أجل منع وقوع كارثة في البحر الأحمر. ولن يؤدي تسييس هذه المسألة واستخدامها سلاحا إلا إلى خلق تهديد إضافي لحياة الشعب اليمني وسبل عيشه.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أشكركم، السيدة الرئيسة، وأشكر مقدمي الإحاطات. السيدة شوقي، كلماتكم تعكس ببلاغة آمال كامل الشعب اليمني – وإلى جانب التحذيرات المستمرة من السيد لوكوك بأن اليمن ليس على شفا مجاعة مدمرة فحسب، بل مجاعة طويلة الأمد – وهو ما يجعل إنهاء النزاع في اليمن أولوية بالنسبة للمملكة المتحدة والسبب في أنه ينبغي أن يكون أولوية للعالم.

إننا بحاجة ماسة إلى فرصة للنهوض بالسلام. ونحتاج، كما سمعنا، إلى إنهاء القتال – وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتنفيذ عملية سياسية شاملة تنهي النزاع. والمملكة المتحدة ممتنة للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد غريفيث، على عمله الدؤوب وعلى جهوده المتجددة في الأسابيع الأخيرة.

ولكن على الرغم من الجهود الأخيرة، صعد الحوثيون، كما يحذر القرار 2564 (2021)، من الهجمات العسكرية وكثفوا هجماتهم على المملكة العربية السعودية ومأرب. إن أفعالهم تجعل الأزمة الإنسانية أسوأ. ومع نزوح 000 140 شخص بالفعل من مأرب، تدين المملكة المتحدة بشدة هذه التصعيدات، كما فعلنا في بيان مشترك مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

وكذلك نشعر بالقلق إزاء تقارير عن اقتحام المتظاهرين للقصر الرئاسي في عدن اليوم وتقارير عن إطلاق قوات الأمن النار على المتظاهرين في سيئون أمس. وندعو المتظاهرين وقوات الأمن على حد سواء إلى ضبط النفس.

كما لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء التهديد الخطير الذي تشكله ناقلة النفط صافر. فيجب على الحوثيين أن ينفذوا على وجه السرعة دعوات مجلس الأمن المتعددة إليهم لتيسير بعثة الأمم المتحدة للتقييم والإصلاح.

كما ندعو الحوثيين إلى كفالة إجراء تحقيق شفاف ومستقل في حريق مركز المهاجرين الذي يديره الحوثيون في صنعاء، بما في ذلك تورط جهاز الأمن الوقائي للحوثيين. وقد يكون العشرات قد ماتوا. ويجب أن تتاح للوكالات الدولية إمكانية الوصول من دون قيود إلى الموقع والوصول إلى المصابين. ويجب أن تتحسن معاملة الحوثيين للمهاجرين.

ويجب ألا تستخدم المعونة الإنسانية أداة سياسية. وندعو جميع الأطراف، تماشيا مع القرارين 2451 (2018) و 2417 (2018)، إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وكفالة أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من مواصلة عملهم بأمان ومن دون ضرر. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتدفق الواردات إلى ميناء الحديدة وأن تظل طرق الإمداد الحيوية مفتوحة. وندعو الحكومة اليمنية إلى الموافقة فورا على دخول سفن الوقود إلى الموانئ الشمالية. وثمة حاجة أيضا إلى مساعدة مالية خارجية كبيرة لتمكين الواردات الغذائية بأسعار معقولة.

وتظل المملكة المتحدة مانحا رئيسيا لليمن. وقد تعهدنا حتى الآن بتقديم 120 مليون دولار استجابة لنداء عام 2021. وسيغذي هذا المبلغ 000 240 شخص إضافي من بين أضعف اليمنيين كل شهر، ويوفر المياه النظيفة لـ 1,6 مليون شخص.

المرفق السادس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. ونحن ممتنون للنظرات المتعمقة التي قدمتها السيدة شوقي من الميدان. ونشكركم وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين تمثلونهم هنا اليوم على العمل الحاسم المنقذ للحياة الذي تقومون به في ظل أصعب الظروف وأكثرها مساساً.

لقد بدأتُ أول يوم عمل كامل لي بصفتي سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بالاستماع إلى المنظمات الإنسانية غير الحكومية العاملة في الميدان في اليمن. وألتزم بضمان أن نستمع، بصفتنا المجلس، إلى تلك الأصوات في الميدان، ولا سيما صوت المرأة.

تواصل الولايات المتحدة من جانبها تكثيف دبلوماسيتها لإنهاء الحرب. والتقى المبعوث الخاص لندركنغ مؤخرا بكبار القادة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والأردن. واجتمع عدة مرات بوزير خارجية حكومة الجمهورية اليمنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بمن فيهم نظراؤنا الأوروبيون.

وتعمل الولايات المتحدة بلا كلل، بالتنسيق الكامل مع المبعوث الخاص غريفيث، على تهيئة الظروف التي تمكّن الأطراف من التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء النزاع عن طريق التفاوض، أي اتفاق يشمل وجهات نظر الشعب اليمني وخبراته.

بدايةً، يجب على جميع أطراف هذا النزاع أن تكف عن القتال. وذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وتدرك جميع الأطراف الخطوات اللازمة للمضي قدما نحو وقف شامل لإطلاق النار ومحادثات سياسية على الصعيد الوطني، وندعوها الآن إلى تنفيذ هذه الخطوات.

ولكن لن يتسنى وقف إطلاق النار أو تحقيق السلام في اليمن إذا واصل الحوثيون هجماتهم اليومية ضد الشعب اليمني والمملكة العربية السعودية ودول أخرى في المنطقة. وللأسف، استمرت هجمات الحوثيين بلا هوادة منذ ديسمبر/كانون الأول عند محاولتهم اغتيال أعضاء مجلس وزراء الحكومة اليمنية الجديدة. واليوم يودي هجوم الحوثيين في مأرب بحياة المزيد من الرجال والنساء والأطفال اليمنيين. ويواصلون احتجاز الأشخاص الأبرياء بقسوة.

ونعرب عن حزننا على الأرواح التي أزهقت في الحريق الذي شب في 7 آذار/مارس في مرفق لاحتجاز المهاجرين في صنعاء، وهو ما سمعناه من جميع المتكلمين في وقت سابق. وقُتل عشرات المهاجرين الذين تعرضوا لظروف غير إنسانية على يد الحوثيين بلا مبرر.

ويجب وقف التصعيد والعنف. وندعو الحوثيين إلى الموافقة على وقف فوري وشامل ووطني عام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد ووقف جميع الهجمات. وسنواصل في غضون ذلك مساءلة القيادة الحوثية.

ويهدد الحوثيون الآن بالتسبب في كارثة لا رجعة فيها، الأمر الذي يؤخر تقييم فرقة الأمم المتحدة وإصلاحها الأولي لناقلة النفط صافر. وقد مضى الوقت كثيرا لكي يكف الحوثيون عن المماطلة. وإذا واصلوا المزيد من التأخير، فإن من شأن ذلك أن يسبب دمارا للبيئة وحياة وسبل عيش ما يقدر بنحو 4 ملايين شخص. ونحث الدول الأخرى على الضغط على الحوثيين للسماح بالمضي قدماً وفورا في عملية التقييم.

كما نشيد بقرار مجلس الأمن بإدراج اسم سلطان زابن في إطار نظام جزاءات الأمم المتحدة لإشرافه على أعمال الاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي وتنفيذها ضد النساء الناشطات سياسيا اللاتي عارضن الحوثيين. وسنواصل العمل مع لجنة الجزاءات المعنية باليمن لتحديد الأفراد والكيانات المستوفية لمعايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

أخيرا، وبينما نضاعف جهودنا لإنهاء هذه الحرب، لا يمكننا تجاهل الكارثة الإنسانية المتفاقمة في اليمن. وكما ذكّرنا مارك لوكوك، فإن أكثر من 14 مليون يمني أصبحوا على شفا المجاعة. ويشمل ذلك 2,3 مليون طفل دون سن الخامسة. وأبلغنا المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي في الأسبوع الماضي خلال المناسبة المهمة التي نظمت تحت رئاستنا – المناقشة المفتوحة بشأن النزاع والأمن الغذائي (انظر S/2021/250) – بأنه بينما نجلس هنا يموت هناك طفل في كل دقيقة وربع الدقيقة. وذلك هو الجحيم على الأرض وهذه إحصاءات يصعب تصورها بصراحة.

لذلك أود أن أختتم بدعوة – أو التماس في الواقع – لتمويل استجابة إنسانية ضخمة ولائقة كما سمعنا عنها للتو من مقدمي الإحاطات الثلاثة. وخلال حدث إعلان التبرعات الرفيع المستوى المعقود في 1 آذار/مارس، أعلن الوزير بلينكن عن تقديم مساعدات إنسانية إضافية من الولايات المتحدة تزيد قيمتها على 190 مليون دولار، ليصل مجموع المساعدة المالية التي تقدمها الولايات المتحدة لليمن إلى أكثر من 350 مليون دولار حتى الآن في السنة المالية هذه. وللأسف، كان الجهد الدولي الشامل لجمع التبرعات الذي بذل في ذلك الحدث أقل من المطلوب إلى حد كبير. ونطلب من المانحين الإقليميين على وجه الخصوص أن يساهموا بتمويل إضافي، ونشجع أولئك الذين تعهدوا بتبرعات سخية على الوفاء بالتزاماتهم على الفور.

وتلتزم الولايات المتحدة بالقيام بدورها، وذلك بتقديم المعونة والمساعدة في إزالة العقبات التي تقف في طريق المساعدة الإنسانية. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. ونحث جميع الأطراف، في شمال اليمن وجنوبه على على فتح البوابات والسماح باستيراد وتوزيع الوقود دون قيود، والسماح بدخول الجهات الإنسانية المحايدة المنقذة للحياة. ويعني عدم القيام بذلك المزيد من الوفيات، وأجرؤ على القول، المزيد من تلطيخ أيديهم بالدماء.

وكما وصفت السيدة شوقي على نحو صادم، لا يزال الملايين من اليمنيين في حاجة ماسة. وبالنسبة لهم فإن الكلمات التي نقولها هنا ليست كافية بالنسبة لهم فالمهم أن نتخذ الإجراءات الآن، كما سمعنا من جميع مقدمي الإحاطات اليوم، بالنسبة لشخص أعربنا جميعا من خلال هذه الشاشة عن صدمتنا إزاء حالته. لقد طالبنا جميعا بإنهاء العنف. وأعلنّا جميعا دعمنا للشعب اليمني. فلنترجم هذه البيانات إلى أفعال.

المرفق السابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي آنه

نود أن نشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة نيرفانا شوقي، المديرة الإقليمية لمنظمة كير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات. ونؤكد دعمنا الكامل للعمل القيم الذي يؤدونه. ونود أن نرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري في أجزاء من اليمن، لا سيما في محافظتي مأرب وتعز. لقد أسفر ذلك القتال عن خسائر فادحة في الأرواح، بما في ذلك الكثير من القتلى بين المدنيين والأطفال والمهاجرين. وندين أعمال العنف ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة لأن توقف الأطراف المعنية القتال وتنفذ دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار، والعودة إلى المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ومن الناحية الإيجابية، يسرنا تجدد الجهود الدبلوماسية والحوار مع الشركاء الإقليميين لإنهاء الحرب في اليمن. ونحث جميع الأطراف المعنية على اغتنام هذه السانحة لإعطاء فرصة للعملية السياسية في اليمن ولتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ومن المثير للقلق أن أكثر من 20 مليون يمني – أي أكثر من 70 في المائة من سكان البلد – ولا سيما النساء والأطفال، بحاجة ماسة إلى المساعدة والحماية. وارتفع سعر الوقود مرتين بل ثلاث مرات في بعض المناطق في الأشهر القليلة الماضية في اليمن. وتسببت جائحة مرض فيروس كورونا وتعطُّل الأعمال التجارية في زيادة الاحتياجات الإنسانية بصورة كبيرة.

وعلاوة على ذلك، لا يزال نقص التمويل أحد أكبر العقبات التي تواجه العمليات الإنسانية في اليمن. ونرحب بالتبرعات المعلنة في حدث إعلان التبرعات الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في اليمن الذي عقد افتراضيا في 1 آذار/مارس. بيد أن ذلك المبلغ لا يزال أقل من التوقعات كثيرا.

وفي ظل هذه الخلفية، ندعو إلى مواصلة دعم الشعب اليمني. فمن دون المساعدة المالية، سيفشل العالم في مساعدة اليمن على التعامل مع خطر المجاعة الوشيك. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل حماية الأطفال اليمنيين ومنع وقوع أزمة أخرى تطال الأجيال المقبلة في اليمن.

كما ندعو الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والأعيان المدنية، وكذلك ضمان الوسائل والبنية التحتية الضرورية لبقاء الشعب اليمني وسبل عيشه. ويجب أن تتاح للعاملين في المجالين الإنساني والصحي إمكانية الحصول على الدعم للمحتاجين وتوفير العلاج للمتضررين من العمليات العسكرية الأخيرة.

وينبغي التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم واتفاق الرياض، بوساطة الأمم المتحدة، تنفيذاً جاداً.

ونؤكد من جديد دعمنا لسيادة اليمن واستقلاله وسلامته الإقليمية.

ونؤيد مواصلة تعزيز مشاركة النساء والشباب في العملية السياسية في اليمن.

ولا يزال عدم إمكانية الوصول إلى ناقلة النفط صافر مصدراً لقلقنا المستمر. ونكرر دعوتنا لأنصار الله إلى إتاحة وصول الفريق التقني التابع للأمم المتحدة إلى الناقلة دون مزيد من الشروط.

ختاماً، نحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بمزيد من ضبط النفس وتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية والسلام والاستقرار في اليمن في المنطقة.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، عبد الله علي فضل السعدي

[الأصل: بالعربية]

أود في البداية أن أهنئكم سعادة السفيرة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي وأن أشكر سلفكم، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة على رئاستها الموفقة في شهر شباط/فبراير الماضي.

تواصل الحكومة اليمنية، بتوجيه وقيادة من فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، مد يدها للسلام من أجل التوصل إلى حل ينهي الأزمة اليمنية ويحقق لأبناء الشعب اليمني ما يتطلعون إليه من سلام مستدام وشامل عبر عملية سياسية مبنية على مرجعيات الحل السياسي في اليمن، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها القرار 2216 (2015). وترحب الحكومة بكل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، لإنهاء النزاع بالوسائل السلمية، وترحيبها بالمسار الدبلوماسي الذي أعلنته الإدارة الأمريكية الجديدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن السيد تيموثي ليندركنغ، وتجدد التزامها بمسار السلام واستعدادها للانخراط والتعامل الإيجابي مع كافة الدعوات والمبادرات التي تقود إلى إنهاء النزاع.

وبالمقابل، تستمر الميليشيات الحوثية في تعنتها ورفضها لكل المبادرات الداعية للسلام واختيارها نهج الحرب والتصعيد، وآخرها إعلان المتحدث الرسمي لميليشيا الحوثي رفضهم لهذه الجهود الدولية والأمريكية. إن ما يحدث اليوم في مأرب شاهد على عدوانية وإرهاب هذه الميليشيات المدعومة من نظام الملالي في طهران، حيث تتعرض الأحياء السكنية في هذه المدينة ومخيمات النازحين لقصف إجرامي وحشي بالصواريخ الباليستية وأنواع أخرى من الصواريخ والمقذوفات. حيث أطلقت تلك الميليشيات خلال شهر شباط/فبراير 25 صاروخاً باليستياً على مدينة مأرب الآمنة التي تحتضن أكثر من مليوني نازح هربوا من الإرهاب والاضطهاد الوحشي الذي تمارسه الميليشيات الحوثية في مناطق سيطرتها، الأمر الذي تسبب في سقوط المئات من القتلى والجرحى من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال. كما سقط العشرات من النساء والأطفال نتيجة القصف العشوائي من تلك الميليشيات على التجمعات السكنية في تعز والحديدة.

ولم تكتف هذه الميليشيات بدماء اليمنيين لتضيف إليها جريمة مروعة لم تجف دماء ضحاياها بعد، هي المحرقة التي ارتكبتها تلك الميليشيات وأدت إلى حرق وإصابة أكثر من 170 مهاجرا إثيوبيا في مركز الاحتجاز في صنعاء ممن رفضوا الانصياع لأوامر هذه الميليشيات لتحشيدهم في جبهات القتال في مأرب أو دفع مبالغ مالية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية. وتعمل هذه الميليشيات حتى هذه اللحظة على منع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من إجراء تحقيق شفاف في هذه الجريمة الشنيعة أو الوصول إلى المصابين، في خطوة الهدف منها التستر على هذه الجريمة وإخفاؤها ومسح معالمها. إن ما ينبغي على المجلس والمجتمع الدولي إدراكه جلياً اليوم هو أن التصعيد العسكري للميليشيات يأتي في الوقت الذي تتعالى فيه دعوات السلام والعودة إلى الحوار. وإن خطورة هذا التصعيد الهمجي لا تكمن في تفاقم الأزمة الإنسانية وحسب، بل في القضاء كلياً على المسار الدبلوماسي والعملية السياسية برمتها. وفي هذا الإطار، نرحب بالبيان الصادر مؤخراً عن حكومات كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والذي يدين الهجمات الحوثية المستمرة على مأرب.

وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد هذه الميليشيات، ومن خلفها النظام الإيراني المارق، لوقف تصعيدها العسكري والجنوح إلى جهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة.

تناول المجلس في 11 آذار/مارس 2021 العلاقة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي (انظر S/2021/250). إن نقص الغذاء والجوع الشديدين اللذين يعاني منهما أبناء الشعب اليمني، خصوصاً في مناطق سيطرة الميلشيات الحوثية، والبيانات المنذرة بالخطر التي تضمنها التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يستدعي الوقوف على المسببات الأساسية ومعالجتها من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية. فبالرغم من مساهمات المجتمع الدولي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، تستمر معاناة اليمنيين نتيجة الإجراءات التي تمارسها الميليشيات الحوثية، بما في ذلك استخدام التجويع كوسيلة حرب وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها وتحويلها إلى جبهات القتال لإطالة أمد حربها العبثية وزيادة عدد المحتاجين من خلال مهاجمة المدن ومخيمات النازحين وخلق موجات جديدة من النزوح.

كما تحاول الميليشيات الحوثية تضليل المجتمع الدولي عن سلوكها العدواني والمتوحش بافتعال وخلق أزمة للمشتقات النفطية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وادعاء أن هناك حصاراً يمنع دخول الوقود والمشتقات النفطية سواء عبر ميناء الحديدة أو عبر المنافذ البرية، وهي الادعاءات التي تفندها بوضوح الإحصائيات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة بخصوص كميات الوقود التي دخلت إلى هذه المناطق وتتم مصادرتها من قبل ميليشيات الحوثي. وتقوم هذه الميليشيات ببيع هذه الكميات في السوق السوداء بأسعار مضاعفة لتمويل مجهودها الحربي.

تبذل حكومة الكفاءات السياسية جهوداً كبيرة لمعالجة تحديات وتراكمات معقدة تواجه الاقتصاد اليمني وتعمل لإنجاز إصلاحات جوهرية تساهم في رفع إيرادات الدولة وترشيد النفقات وتحسين الخدمات والرفع من أداء المؤسسات وتفعيل عمل الأجهزة الرقابية وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة. ونتطلع إلى أن يعرض هذا المجلس وينشر بصورة عاجلة نتائج التحقيق الذي أجراه فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة الجزاءات حول الهجوم الإرهابي الذي استهدف الحكومة في مطار عدن الدولي وإحالة مرتكبيه للمحاسبة.

يمر الاقتصاد اليمني حاليا بأزمة حادة وتحديات كبيرة نتيجة لظروف الحرب وتأثيرات جائحة كوفيد-19، فقد تجاوزت نسبة التضخم في أسعار السلع والخدمات 50% وتراجعت قيمة العملة اليمنية بواقع 40%، وهو ما ينعكس كل يوم بشكل واضح على الأزمة الإنسانية، ودون دعم الاقتصاد ودعم استقرار العملة لن تستطيع التدخلات الإنسانية معالجة أو إيقاف التدهور القائم، ففي العام 2018 كان التدخل الكريم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية وتقديمهم لوديعة مالية للبنك المركزي بقيمة 2 مليار دولار هو الأساس في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية وتجاوز خطر المجاعة واستقرار العملة حينها، واليوم ينبغي أن يكون دعم الاقتصاد اليمني ودعم استقرار العملة أولوية عاجلة. وهنا أكرر دعوة رئيس مجلس الوزراء التي أطلقها خلال مؤتمر المانحين في مطلع الشهر الحالي إلى ضرورة وضع آلية لمصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، حيث أن خطورة التعامل خارج إطار مؤسسات الدولة يهدد بتقويضها وانهيارها، وهذا خطأ فادح يقود إلى الفوضى وإلى أضرار طويلة الأمد. وندعو مجددًا شركاء التنمية والدول الشقيقة والصديقة والمنظمات المانحة لدعم جهود الحكومة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي، ودعم العملة الوطنية. ونؤكد على ضرورة العمل على الانتقال من الأعمال الإغاثية إلى مسار التنمية استجابة لبرنامج الحكومة.

تجدد الحكومة اليمنية إدانتها واستنكارها الشديدين للاعتداءات الإرهابية المتكررة التي تقوم بها الميليشيات الحوثية على الأراضي والأعيان المدنية والمنشئات النفطية في المملكة العربية السعودية الشقيقة. هذا الاعتداءات تمثل تهديدًا خطيرًا لأمن واستقرار المنطقة، وتحمل بصمات المشروع الخبيث الذي يصدر الفوضى والدمار لليمن والإقليم، وندعو مجلس الأمن لضرورة التصدي لهذا السلوك العدواني، ولن تكون اليمن ساحة لمغامرات ومشاريع النظام الإيراني في زعزعة أمن واستقرار دول الجوار والأمن الدولي والاقتصاد العالمي.

وصلت الأمم المتحدة إلى طريق مسدود مع الميليشيات الحوثية حول وضع الناقلة صافر. لقد حذرت الحكومة اليمنية مرارا من أن هذه المليشيات لا تكترث للتحذيرات والعواقب التي قد تنجم عن تسرب حمولة الناقلة البالغة أكثر من مليون برميل من النفط الخام، بل أن تلك الميليشيات تتلاعب بهذا الملف وتستخدمه كورقة مساومة وابتزاز للمجتمع الدولي. يجب أن يتخذ هذا المجلس الموقر إجراءات رادعة وصارمة بحق تلك الميليشيات وإجبارها على السماح بصورة عاجلة ودون أي شروط مسبقة بوصول الفريق الفني للأمم المتحدة إلى الخزان للقيام بعملية التقييم والصيانة الأولية تمهيدا لتفريغه وتجنب كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية وخيمة على اليمن ودول المنطقة والملاحة الدولية.